مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 10 عدد: 5 السنة: 2021
ص: 885 - ..... E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الأصل والفرع دراسة في نظرية النّحو العربي في ضوء النّقد الوصفي والتّفسير اللساني الحديث

The Origin and Branch: A study in the theory of Arabic grammar in the light of descriptive criticism and modern linguistic interpretation

ساكر مسعود[1] أ.د: بكاي غربي[2]
Saker messaoud [1] Bakai gharbi [2]
مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة
جامعة أحمد بن يحي الونشريسي-تيسمسيلت/ الجزائر
University-tissemsilt.
Saker.messaoud@cuniv-tissemsilt.dz[1] , gharbimed917@gmail.com[2]

تاريخ الإرسال: 2021/06/28	تاريخ القبول: 2021/08/08	تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص البحث

تُعد مقولة الأصل والفرع في النحو العربي مسألة قديمة، تمثل عنصرا جوهريا من مكونات الدرس والتحليل، في تاريخ النحو العربي، وقد انتشرت جزئياتها في المصادر القديمة والمتأخرة، والمراجع الحديثة والمعاصرة.

ولما كانت هذه المقولة ترتبط بالدرس النحوي الموروث تُوَجّه أبوابَهُ، وَتُعَلّل مسائله وفق تفكير النحاة، أخذ بعض الباحثين المعاصرين إعادة النظر في منزلتها خاصة المحسوبين على المنهج الوصفي التقريري، وذلك من خلال نقدها، شأنها شأن المسائل المعيارية الأخرى، غير أنَّ للمناهج الما بعد وصفية على غرار التَوْلِيدية والعِرفانِية نظرةً أخرى تتفق وتجريد النحاة لهذه المقولة.

ومنه نبتغي من وراء هذا الطرح استجلاء أهم المفاهيم التي احتواها العنوان، وذلك بفهم أسس هذه المقولة وتحديد أبعادها ضمن مسار الدرس اللغوي، مُحاولين الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أثرها في الوصف والتفسير الصوتي والصرفي والتركيبي؟
- وما مدى حُجية النقد الموجّه لها في ضوء تطور علم اللغة الحديث؟

الكلمات المفتاح : أصل، فرع، نحو، نظرية، نقد، لساني

Abstract :

The category of origin and branch in Arabic grammar is an old concept that represents an essential component of the study and analysis of the history of Arabic

* ساكر مسعود Saker.messaoud@cuniv-tissemsilt.dz

grammar whose parts have been scattered in modern and contemporary references. Given that this concept is related to the inherited grammatical lesson, some contemporary researchers have begun to reconsider its status, especially those associated with the descriptive approach. Another view that is similar to the obstetric and the literalist is consistent with the abstraction of this statement by the grammarians. This research paper seeks to clarify the most important concepts contained in the title, and attempts to answer the following questions:
What is its effect on phonemic, morphological and compositional description and interpretation? And how authoritative is the criticism directed at it in light of the development of modern linguistics?
Keywords: origin, branch, grammar, theory, criticism, linguistic

مقدمة:

ارتبطت فكرة الأصل والفرع بمقاييس اللغة التي قعدها النحاة منذ البدايات الأولى لمرحلة نُشوء الدرس النحوي وازدهاره، حتى كادت تكون نظريته التي انبنى وفق بنائها.

ومنه أولاها الدَّارسون القدماء أهمية بالغة، يُفسر بها النظام اللغوي ويُقعد، فهي تفوق العلة وتتجاوزها للضبط المنهجي الذي يُبرز مكامن أسس النظرية النحوية، لذا ارتأينا في هذه الدراسة معالجة قضية الأصل والفرع، وما تحققه من أثر في المستوى الصوتي، والصرفي (المفرداتي)، والتركيبي، لأنَّ كل هذه المستويات تُقسم إلى أصول وفروع.

وبهذا الاعتبار أصبحت هذه الفكرة تقتضي الفكر النحوي وتحتويه من وحداته الغير الدالة إلى مُسْتواه الأكبر، وإن كان لبعض باحثي العصر رأي آخر، وهذا ما استدعى منا الإجابة على الإشكالات التالية: ما مفهوم مقولة الأصل والفرع؟ وما أثر هذه المقولة في مستويات النظرية النحوية؟ وما الخلفية الإبستيمية واللغوية التي انطلق منها ناقدو هذه النظرية؟ وكيف أصُلت هذه المقولة في المناهج الما بعد وصفية؟

أولا–قراءة في المفاهيم:

1–مفهوم الأصل:

جاء في مقاييس اللغة «أن الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها من بعض أحدهما أساس الشيء...فالأصل أصل الشيء».[1]

ويطلق ابن منظور على الأصل أسفل الشيء بقوله: «الأصل أسفل كل شيء، وجمعه أصول لا يكسر على غير ذلك، وهو اليأصول، يقال أصل مؤصل واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصيل».[2]

إن الرابط الجامع بين هذين التعريفين يوحي بأنَّ الأصل هو مَنْبَتُ الشيء وقاعدته وجذوره التي يرتكز عليها، ومنه قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[3]، فالله تبارك وتعالى جعل كلمة التوحيد كالشجرة المثمرة التي نبتت في الأرض وضربت جذورها فيها، والجذور أصل الشجرة وأسفلها عكس الأغصان التي تكون في عنان السماء، وبهذا يكون الأصل أساس الشيء الذي يستند إليه وهو رمز القوة الذي منه تتفرع الأشياء.

والأصل في عُرف النحاة لا يكاد يخرج عن معناه اللغوي، فمادام هو أصل الشيء وأساسه فهو المحتاج إليه، أو المفتقر إليه، فكان للأصل مزية عند النحاة لا توجد في الفرع، يقول عبد الرحمن حاج صالح معرفا الأصل:

- الأصل في عمومه ما كان سابقا في الوجود بالنسبة لغيره، كوحدة أو صيغة أو حدث أو غير ذلك.
- وما استمر وجوده لفظا أو معنى إما في فروعه وإما كقانون.
- وقد يكون الأول في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرعة عنه لفظا مثل الاسم بالنسبة للفعل.
- ويكون أيضا أصلا مفترضا غير موجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال، لأن قسمة التركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقيا ورياضيا مثل قوم بالنسبة لقام.[4]

2-مفهوم الفرع:

بما أن الأصل هو أسفل الشيء ومنبته، فإن الفرع في اللغة بحسب المعاجم هو العلو، لقول ابن منظور: «فرع كل شيء: أعلاه والجمع فُروع»[5]، والعلاقة علاقة انبناء على الضد والتقابُل، لكون الفرع (العلو) يُضاد الأصل الذي هو أسفل الشيء، وعلو الشيء مفتقرا إلى أسفل الشيء، فالولد مفتقر للأب، لكون الأصل هو ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد[6]، وقد يتحول الفرع إلى أصل لقول ابن منظور: «وقوس فرع: عُمِلت من رأس القضيب وطرفه»[7]، لكون طرف القضيب (فرع القضيب)، وبعد الاستعمال الطرف أصل القضيب.

أما قوله: «وفرعت في الجبل تفريعا أي انحدرت، وفرعْتُ في الجبل صعدت، وهو من الأضداد»[8]، فيقصد به الانحدار من أعلى أي شيء إلى أسفله، أي أن الفرع الذي هو العلو ينحدر من الأصل الذي هو أسفله الشيء ومنبته.

ولقد أسقط نحاتنا هذا التعريف اللغوي على كل ضروب استقرائهم للوحدات اللغوية، فكان الفرع عندهم هو ما تولد عن أصل وثاني لأول.

3-الاتجاه الوصفي التقريري:

ظهر هذا الاتجاه على يد العالم اللغوي دي سوسير الذي سلك في دراسته للظاهرة اللغوية مسلكا يخالف الاتجاهات السائدة قبله، سواء التي تدرس اللغة دراسة تاريخية أو التي تدرسها دراسة مقارنة.

اعتمد هاذ الاتجاه على المنهج الوصفي الذي «يدرس اللغة في حالة استقرارها في بيئة زمانية ومكانية محددة»[9]، ويُبعد عن دراسة اللغة كل الأحكام المعيارية المسبقة، وبهذا الاعتبار دُرست اللغة دراسة شكلية خارجية دراسة وصفية في صوتها، وصرفها، وتركيبها كل حالة أو مستوى على حدى؛ ولذلك ينفر هذا الاتجاه من التعليل القائم على التقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين.[10]

إنَّ هذا الاتجاه الذي ظهر في الغرب تأثر به الكثير من الباحثين العرب الذين نفروا من الدرس النحوي العربي القديم القائم -في نظرهم-على مقولات منطقية أخرجت النحو العربي عن غرضه الصحيح ألا وهو انتحاء سمت كلام العرب، ومن رُواده إبراهيم أنيس، كمال بشر، محمد عيد...وغيرهم كثير.

ولم يُعمر هذا الاتجاه كثيرا حتى ظهر الاتجاه التوليدي التحويلي الذي قلب مفاهيم الاتجاه الوصفي فكان من ثمراته العودة إلى مفاهيم كانت سائدة في الدرس اللغوي القديم الذي يُعَلّل ويُؤول الصيغ والتراكيب لعلة ما.

ومنه أثرت آراء هذا المنهج على كثير من الباحثين العرب فراحوا يؤصلون مفاهيم هذا المنهج في التراث.[11]

ثانيا-أثر مقولة الأصل والفرع في توجيه مستويات الدرس اللغوي:

كان لهذه المقولة الأثر البالغ في تحليل النحاة للظواهر اللغوية، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب المدرسة البصرية[12] في النحو إلا واحتوى هذه المقولة سواء في الصوت أو الصرف أو التركيب.

1-أثرها في المستوى الصوتي:

بعد أن ذاق النحاة الحروف وحددوها مخارجها وصفاتها وجردوا وحداتها تبين لهم بالحس المرهف أن الحروف العربية التي تنتجها آلة النطق لدى العربي تنقسم إلى قسمين: قسم سموه الحروف الأصول، وقسم أطلقوا عليه الحروف الفروع.

أ–الحروف الأصول:

تتمايز الحروف العربية في تركيب الكلمات، وهذا التمايز يوجهها قوة ودلالة ومعنىً بحسب نوع الصوت وصفته، وهذا التمايز نجده أيضا في حروف المعجم التي هي «رمز كتابي ولفظ يدل على الصوت اللغوي»[13]، الذي يغير المعنى عند العلاقة الاستبدالية في تركيب الكلمات، ومنه تكون الحروف الأصول هي التي لها الأثر في معنى الكلمة...بحيث إذا نزع وحل محله أصلي آخر تغير المعنى.[14]

ومثلما ذاقوا الحروف وحدَّدوها مجهورها من مهموسها، كذلك حددوا أعدادها وحصروها، يقول سيبويه: «هذا باب عدد حروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة، الألف، الهاء، العين، الحاء، الخاء، الكاف، القاف، الصاد، الجيم، الشين، الياء، اللام، الراء، النون، الطاء، الدال، الثاء، الضاد، الزاي، الظاء، الذال، الثاء، الفاء، الباء، الميم، الواو»[15]، ولم يخالف النحاة في هذا العدد إلا المبرد الذي أسقط الهمزة من تصنيف سيبويه، كما أنه العدد نفسه في تصنيف سيبويه الذي تبناه أصحاب المدرسة الكوفية، يقول أبو القاسم المؤدب: «اعلم أن الحروف تنقسم قسمين: مجهورة ومهموسة وهي تسعة وعشرون حرفا، جعلوا الهمزة منها».[16]

ب–الحروف الفروع:

إنَّ النحاة وهم يستقرئون مخارج الحروف وصفاتها في آلة النطق لدى العرب جعلهم يلاحظون أصواتا تمتاز بها قبائل عن أخرى، وحتى أشخاص عن أشخاص آخرين.

هو الأمر الذي قادهم إلى أن يدرسوها وإن لم يجردوها كوحدات مكتوبة، ويعود ذلك لعدم تغييرها للمعنى، أما في العصر الحديث فقد عادت لها المدرسة الوظيفية وأطلقت عليها اسم الألفونات، وهي التأديات التي تشهدها الحروف الأصول[17]، ومنه قسمها النحاة إلى قسمين:

1–قسم مستحسن في قراءة القرآن والأشعار:

حصرها النحاة وعلماء القراءات في النون الخفيفة، والهمزة التي بيْنَ بيْنَ، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم.

2-قسم غير مستحسن في قراءة القرآن والأشعار:

يقول سيبويه: «وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته»[18]، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالميم.

2-أثرها في الدرس الصرفي:

يُعد الدرس الصرفي أهم مستوى تجلت فيه هذه الثنائية بحسب تحليل النحاة لبنية الكلمة العربية، ولعلنا نذكر باختصار أهم ثلاث صور لتفريع الكلمة من الأصل إلى الفرع كما ذكرها عبد الرحمن الحاج صالح[19] بشيء من التوسعة.

أ-تغير الأصل بتصريف الكلمة لفظا ومعنى:

يرى الصرفيون على أن كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى، والزيادة تحت هذا العنوان هي زيادة على أصل الكلمة، لكون الفرع ينبني على الأصل بزيادة علامة، نحو:

الأصل	الفرع+ العلامة	السبب أو العلة
المفرد	المثنى والجمع	المفرد مستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره
المذكر	المؤنث	المذكر أول وأشد تمكنا
النكرة	المعرفة	النكرة أول ثم يدخل عليه ما تعرف به

ب-تغير الأصل بتوليد كلمات لفظا ومعنى:

في أصل مسألة الاشتقاق يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن «الأصل هو الحروف الأصلية للمصدر هي الأصل لفعله لا المصدر نفسه»[20]، لا كما ادعاه البصريون من أن أصل الاشتقاق (كلمة)، هو المصدر، ولا كما ادعاه الكوفيون من أن أصل الاشتقاق (كلمة)، هو الفعل، ومن هنا يكون الأصل تغيير صيغة الكلمة، أي القدر المشترك من الحروف التي تشترك فيها الأصول والفروع لقول السيوطي: «...أما ضرب يضرب ضارب ومضروب ففيهما حروف الأصل وهي الضاد والباء والراء».[21]

ج-تغير الأصل لعارض:

هو التغير الذي أصاب الكلمات من إعلال وإدغام وإبدال، لعارض صوتي ينقل الكلمة من صيغتها التي جردها النحاة (كأصل متوهم) خاضع للميزان الصرفي، إلى الفرع الموجود المستعمل كقولنا: الأصل في (قام) هو (قَوَمَ) الذي هو مَنْبَهة على أصل بابه.

3-أثرها في المستوى التركيبي:

بعد أن حدد النحاة بنية الجملة العربية التي تتألف من اسم واسم أو اسم وفعل، وأحيانا اسم وحرف، وأن أساس الجملة والدعامة الرئيسة لها المسند والمسند إليه، رأوا أنَّ نظام العوامل هو من يتحكم في الحركة الإعرابية للكلمة في الجملة مُتقدمة أو مُتأخرة، ونظام العوامل يتفاوت قوة وضعفا، فالعامل القوي هو الذي يعمل فيما تقدم أو تأخر عنه دون شروط، والعامل الضعيف هو الذي يعمل بشروط، فكان الأول أصلا لثاني، وكان الثاني فرعا للأول.

أ-العوامل الأصول والفروع:

العامل النحوي أهم مسألة من مسائل النحو في اللغة العربية، بل المسألة الأولى والأخيرة -كما وصفه عباس محمود العقاد-[22]، لأنه يرتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء، فكل تأثير في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف إلا ويعود لعامل ملفوظ أو مقدر، له القدرة على التأثير في الكلمات وما من عامل يعمل مُضمرا أو ملفوظا، مقدَّما أو مُؤخرا، إلا وأطلق عليه النحاة العامل الأصل، فكان العمل عندهم أصلا في الأفعال، فرعا في الحروف والأسماء.

1-عمل الأفعال وأحقية الأصل:

لقد أدْرك النحاة في تفسيرهم للظاهرة اللغوية أنَّ الأفعال هي أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، لكونها تفوق الأحرف العاملة، ثم إنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة لكونها ترفع الفاعل، وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال وتمييز النسبة وتعمل في الجمل، ولا يقف أمرها عند هذا الحدّ، بل إنَّها تعمل فيما تقدّم عليها وفيما تأخر عنها.[23]

2-العوامل الفروع: عمل الحروف والأسماء وأحقية الفرع

جعل النحاة لعمل الأدوات والأسماء شُروطا تُمَكِّنُهَا من التأثير في الكلمة لكونها فروعا لأصل هو الأفعال، وتختلف قُوة العمل بين الأدوات والأسماء في التأثير في الكلمة، فكان لعمل الحروف منزلة تفوق عمل الأسماء لاحتياجها إلى الغير[24]، وذلك الغير إما اسما أو فعلا.

هذه النقطة الأخيرة-الاحتياج إلى الغير-جعلت من الإمام السهيلي يُخالف آراء الذين سبقوه، بعده عمل الحروف أصلا كأصالة عمل الأفعال، لقوله: «...فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل».[25]

أما عمل الأسماء فأكثر النحاة على أنَّها في العمل فروع، لكونها في الأصل معمولات تعمل فيها الأفعال والحروف المختصة، وما عمل منها إلا لعلة سماها النحاة علة الشبه على النحو التالي:

- عِلَّة الشَّبه بالأسماء: كوجه الشبه بين اسم الفاعل العامل، والفعل المضارع، فقِيل: مُطلق الشَّبه (من حيث الدلالة والشكل)، وقِيل: (أنَّه جرى على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه.[26]
- علة الشبه بالحروف: (أي تضمين معنى الحرف) كأسماء الشرط المحمولة على الناسخ (إنَّ) المشبه بالفعل.

ثالثا–نقد المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي لمقولة الأصل والفرع:

بدأ نقد النحو في العصر الحديث منذ ثلاثينيات القرن الماضي على يد إبراهيم مصطفى الذي ثار على الكثير من القضايا النحوية واللغوية، كقضية الإعراب والعامل؛ ثم بظهور علم اللغة الحديث على يدي دي سوسير تأثر بآرائه الكثير من الباحثين العرب بتطبيق منهجه الوصفي على دراسة العربية، فنقدوا العلل والعوامل والإعراب والمفاهيم الخاضعة للتجريد والتأويل العقلي.

وما دامت مقولة الأصل والفرع خاضعة للتجريد والتأويل العقلي، أَوْجَدَتْ لنفسها أرضا خصبة لنقد المحدثين، التي هي في رأيهم تنّأى عن الوصف، وتتخذ المعيار كوسيلة لتَّعليل وتصنيف الصيغ والتراكيب اللغوية، يقول تمام حسان ناقدا هذه الثنائية: «...فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العرف فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على حالتها في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء وألا يحمل حكم شيء على شيء آخر»[27]، ويستشهد كذلك بقول آخر لابن مضاء ينقد فيه تشبيه الفروع بالأصول لعلة جامعة[28] «والعرب أمة حكيمة فيكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه، وعلة حُكْم الأصل غير موجودة في الفرع؟، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبوا إلى العرب ما يُجّهل به بعضهم بعضا؟، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل».[29]

هذا الرأي تبناه أغلب المتأثرين بالمنهج الوصفي خاصة في الدرس الصرفي، لكون هذه الفكرة في نظرهم ألجأت النحاة إلى افتراض أصول لم ينطق بها العرب، بل وعدُّوها من مشكلات الفكر النحوي

والصرفي[30]، يقول عبد القادر عبد الجليل «من أين كان الأصل المفترض والمزعوم لبناء نظريتهم في هذا النوع من إعلال، ونقول: أنَّنا لسنا مع هذا الافتراض ولنا في ذلك رأي».[31]

وحسبنا أن نختم آراء المحدثين في نقدهم لهذه المقولة بقول آخر للدكتور علي أبو المكارم الذي يرى أن مقولة الأصل والفرع في باب القياس «لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها، وتسجل أبعادها مكَّن الباحث أن يُلْحِق ما يشاء بما يشاء، معتبرا ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلا، وما يشاء من النصوص والظواهر فرعا لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم تقنينها، ومن ثم انفتح الباب –عن سعته–للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسره».[32]

رابعا–رأي في نقد الوصفيين في ضوء الخطأ الكلاسيكي والنظريات الما بعد وصفية:

إنَّ نقد المحسوبين عن الاتجاه الوصفي يتطلب مناقشة الكفاية الوصفية للنحو بالعموم ومقولة الأصل والفرع بالخصوص في ضوء مستجدات الدرس اللساني وقضاياه.

1–مقولة الأصل والفرع والخطأ الكلاسيكي:

اقتبسنا مصطلح الخطأ الكلاسيكي من كتابات المعاصرين الذين اهتموا بفن الكتابة، وهذا المصطلح عند (john)Lyons[33] يعني الاعتماد على المكتوب دون تجاوزه للمنطوق، وهذا الأمر أخذه بعض الباحثين المعاصرين إلى اتّهام النحاة بالانجرار وراء تقعيدهم القائم على ردّ الفروع للأصول اعتمادا على المكتوب دون أن ينظروا لهذه الفروع أنَّها جاءت نتيجة تطور اللغة، مُستشهدين بقول لابن جني: "فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها –مما يدَّعي أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه–قد كان مرّة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد، زيد قوم...وليس الأمر كذلك بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ إلا على ما تراه وتسمعه"[34] وهو رأي رمضان عبد التواب على الأشهر، أو أن هذه الفروع أخطأ النحاة في وصفها خاصة فيما تعلق ببابي الإعلال بالقلب، لأنها من قبيل الإعلال بالحذف، وما خطأ النحاة إلا ويعود لاستنادهم للمكتوب، يقول فيصل إبراهيم صفا: "ومن تأملات لغوييننا القدماء — ومن يتابعهم من المحدثين— المستندة إلى المكتوب لا إلى المنطوق، وصفهم لبعض التغيرات الصرفية على أنها من قبيل الإعلال بالقلب، كما هو في (قال/ باع)؛ فقد رأوا أنه حلت (الألف) محل(الواو) و(الياء) في (قال/ باع) على الترتيب... ولا شك في أن الصرفيين مصيبون في تصوراتهم أن أصول الكلمات المذكورة هي كما يأتي على الترتيب

قول–بيع...غير أن التغير الصوتي الواقع في كل منهما ليس من قبيل الإعلال بالقلب (أي قلب الواو أو الياء ألفا)، ولكنه من قبيل الإعلال بالحذف من غير تعويض في كل من (قال) و(باع)، هكذا:

qa/wa/la ⟵ الحذف Qaa/la

ba/ya/<a ⟵ الحذف Baa/< a

إذ بسقوط الواو والياء في (قَوَلَ/بَيَع) يتبقى في المقطع الثاني صوت واحد، ولا يجوز في نظام المقطع العربي أن يتألف المقطع من صوت صامت واحد أو من حركة؛ فيستلزم ذلك أن تنظم حركة عين الكلمة إلى حركة فاء الكلمة في المقطع الأول لتؤلف مع الفاء مقطعا واحدا".[35]

فرمضان عبد التواب يناقض ابن جني، ويُقِر أنَّ الأصول التي بنى عليها النحاة الفروع خاصة في المسائل الصرفية جاءت نتيجة تطور لغوي، قاصدا بها بقايا الظواهر اللغوية المندثرة[36]، إلا أن زعم رمضان عبد التواب وبعض المحدثين فيه نظر، فسيبويه في الكتاب ربط في موضعين بين العربية والقدم، خاصة ما تعلَّق بباب الأصول والفروع في مسألة الإدغام، عندما بين أن الحجازية أقدم لغة من التميمية، لهذا جاءت الكثير من الكلمات على أصلها، يقول: «...ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: (آرْدُدْ ولا تَرْدُدْ) وهي اللغة العربية القديمة الجيدة».[37]

في حين أن نقد إبراهيم صفا وتحليله يبقى نسبيا إذا ما عُدنا إلى موقع الحركة من الحرف في تصور النحاة الخلافي من هذه المسألة، ومن ناحية أخرى وجدناه يحذف الحرف من دون إيهان (إضعافه بالتسكين) وحركته معه؟

2–تأصيل مقولة الأصل والفرع في النظرية التوليدية التحويلية:

أصَّل عبده الراجحي هذه المقولة في النظرية التوليدية التحويلية لكون أنصار هذه النظرية عرضوا لقضية الأصل والفرع في مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة Marked وتلك التي بلا علامة، وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل...والأكثر قربا إلى البنية العميقة.

ويضيف عبده الراجحي في قول آخر: «ومما هو من قضية الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة القلب المكاني التي نقدها الوصفيون»[38]، إذ ردَّ لها العقليون الاعتبار؛ لكونها الأساس في التفسير اللغوي.

3–مقولة الأصل والفرع ومعطيات النظرية العرفانية (لنقاكر):

ظهرت النظرية العرفانية مع الكثير من الباحثين الغربيين الذين كانوا في الأصل متتلمذين على النظرية التشوميسكية، ثم ما لبثوا حتى أسسوا نظريتهم العرفانية التي تنطلق من «مُسَلّمة عامة لا تخص لسانا دون آخر، وأهمها أنَّ اللغة؛ أيَّة لغة هي جزء من العرفان البشري بما يعني أن تناول هذه الملكة بالدّراسة لا يكون بمعزل عن القدرات الذهنية والتجارب البشرية التي للإنسان، وأنَّ اللغة بما هي ملكة ينبغي أن تكون في تعامل مع الملكات الأخرى ولا تكون في عزلة عنها».[39]

والعرفانيون ينطلقون من القدرات الذهنية التي هي في الأصل –الركيزة الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية–وراهنوا عليها بعد أن رفضها جل فلاسفة اللغة[40]، حتى أصبحت رمزية اللغة عندهم ترتبط بالذهن، أو ما اصطلح عليه العرفانيون بالذهنوية.[41]

وتقوم النظرية العرفانية على مقولة الطراز القائمة على مبدأ التَّشابه والتَّدرج.

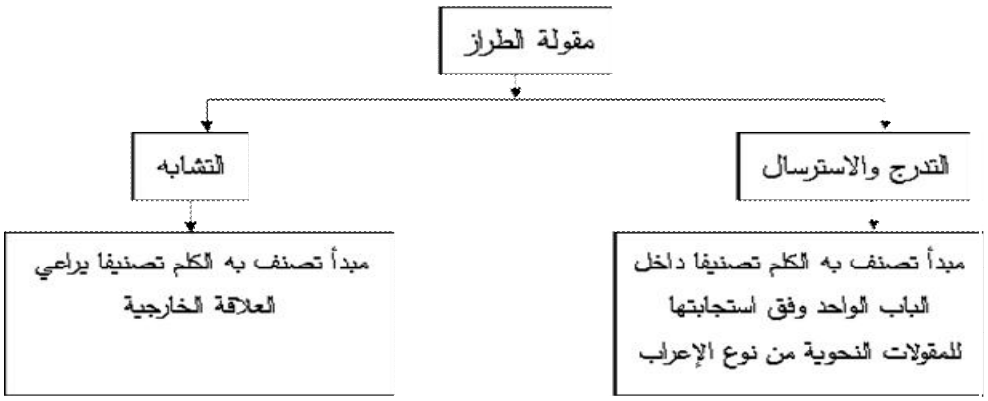

يتعامل المبدآن في مقولة الطراز (المشابهة والتدرج) «تعاملا ثنائيا، بحيث أنه كلما ازدادت درجة الشبه بين عنصر اسمي وعنصر فعلي مثلا قلت درجة تَمَكُّنه في بابه، واقترب أكثر من الباب المجاور له، وكلما اقترب منه فقد مقولته الأصلية واكتسب مقولات مجاورة»[42]، فتعامل المبدآن في المقولة الطرازية يصدق على كل ما ألحقه النحاة العرب وقاسوه على الأصول في المستوى التركيبي، وهي النظرة التي نقدها ابن مضاء من القدماء والوصفيون المحدثون مثلما بيناه سابقا، كاعتبار الأسماء والحروف فروعا للفعل في العمل، لكون الاعتبار قائما على قياس الشبه.

إنَّ هذه المشابهة عادت لها النظرية العرفانية مع لنقاكر[43]، ضمن ما يُعرف بالأسمنة اعتماد على آليات حديثة، لكون هذه النظرية لا تَفْصل بين الأشياء كالفصل بين الصرف والمعجم والإعراب لبيان الاسمية أو الفعلية للكلمة ضمن علاقة الاسترسال والتجنب، فتتلاشى الحدود كتلاشي الحدود بين عمل الأسماء في مشابهتها للأفعال.

وبهذا يكون الاسترسال والمشابهة في الأسمنة (المشتقات العاملة عمل الفعل) بالتعامل بين بنية فعلية وأخرى اسمية، وحاصل هذا التعامل بنية مزيج بين البنية المؤسمنة (كاسم الفاعل والمفعول...) التي تحمل شيئا من دلالات الفعل (كحمل اسم الفاعل دلالة الحدث من الفعل)، وآخر من دلالة الاسم كدخول علامات الاسم على المشتقات (التعريف والتنوين...)[44]، وبهذا يكون الفعل ورث الأسماء عملها، فكان الفعل أصلا في العمل، والاسم فرعا عليه لأن الأسماء العاملة جرت في لفظها ومعاناها على لفظ الفعل، فعملت في الاسم الرفع والنصب مثلها مثل الفعل بشروط حددها النحاة.[45]

وعليه فالمشابهة بين الأصل والفرع قبل أن تكون آلة قياس من اصطناع النحاة –كما يرى علي أبو المكارم، وقبله تمام حسان وابن مضاء–هي عملية إدراكية نابعة من نظرة المتكلم إلى الكلام كيف ينجذب بعضه إلى بعض، فقياس الفرع على الأصل لعلة الشبه «ليْسَ ضربا من التقريب بين الأبواب، والأصناف اللغوية مصطنع، بل يترتب عليه إجراء تعاملي يقرب بين الاستعمالات، ويجعل الفروع تسلك مسالك الأصول»[46]، ويتضح هذا عند ابن جني الذي يقول: «العرب إذا شبَّهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشَّبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبَّهوا الفعل المضارع بالاسم أعربوه، وتمَّمُوا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه».[47]

أما اتهام تمام حسان بأن أقيسة النحاة وتشبيههم الفرع بالأصل قائم على المضاهاة والأقيسة المنطقية فقول مردود عليه، لكون النحاة لم ينظروا لها نظرة [ش، ض، ك]، ونسند رأينا هذا برأي توفيق قريرة الذي يقول: «...إن ثنائية الأصل والفرع مقياسا ثالثا في التصنيف والمقولة غير مقياسي الحدود والعلامات، ولقد سمح لهم تأصيل أقسام الكلام وتفريعه باختيار عنصر لغوي عُدَّ مركزا، وفرعوا بقية العناصر داخل القسم عليه»[48]، لكون نظرة الفلاسفة والمناطقة تقتضي جُملة من الإجراءات في التصنيف أهمها أنَّ السمات إما أن تتوفر جميعا أو لا تتوفر، ومقولة الأصل والفرع مبنية على التشبيه والتدرج للعناصر.[49]

الخاتمة والنتائج:

مما سبق يتضح ما يلي:

1- إن مقولة الأصل والفرع نظام ونظرية تحتوي الدرس اللغوي العربي القديم.

2- أثر مقولة الأصل والفرع في مستويات التحليل اللغوي للعربية؛ هو أثر مبني-في عمومه- على الوصف والتفسير والتجريد الرياضي.

3- تتجلى مقولة الأصل والفرع في المستوي الصوتي من خلال -تجسيم الثنائية-المستنبطة من الاستعمال اللغوي الذي بين قبائل العرب.

4- تتجلى مقولة الأصل والفرع في المستوى الصرفي من خلال العلامة، والأصل المفترض، والعارض الصوتي الذي يصيب المفردات اللغوية.

5- تتجلى مقولة الأصل والفرع في المستوى التركيبي من خلال تجريد وتصنيف العوامل القائمة على ما تصطلح عليه النظرية العرفانية الحديثة بالعرفان البشري القائم في ذهن العرب على الاسترسال والمشابهة بين التراكيب.

6- إن نقد المحسوبين على المنهج الوصفي لمقولة الأصل والفرع لا يخرج عن مظاهر التجريبية التي سقط فيها رواد هذا المنهج.

7- إن مقولة الأصل والفرع في علاقتها بالتقعيد النحوي قادت إلى أن النحاة لم تكن أقيستهم واستدلالاتهم اعتباطية تعسفية، وإنَّما كانت وفق تفكير رياضي وعرفاني عادت له المناهج اللغوية الحديثة كوسيلة للبحث والتفسير اللساني على غرار النظرية التوليدية والعرفانية.

هوامش:

[1] : أحمد بن فارس أبو الحسن، مقاييس اللغة، (1979)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ص 109.

[2] : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، (د.ت)، دار صيدا، بيروت، لبنان، ج11، ص 16.

[3] : سورة إبراهيم، الآية 24.

[4] : ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (2012)، د-ط، موفم للنشر، الجزائر، ص 144.

[5] : ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ج2 ص 246.

[6] : ينظر: الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، (1926)، د-ط، القاهرة، ماد (أصل)

[7]: ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 247.

[8] : نفسه، ج8، ص 247.

[9] : عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث-بحث في المنهج-، (1979)، د-ط، دار النهضة العربية، بيروت، ص 29

[10] : ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، (2000) د-ط، دار الشروق العربي، د-ط، ص 225.

[11] : ينظر: المرجع نفسه، ص 248.

[12] : ذكرنا المدرسة البصرية لكون المدرسة الكوفية في حدود اطلاعنا لم تتوسع في هذه النظرية.

[13] : عبد العزيز أصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، (1998)، د-ط، دار الفكر، دمشق، ص 217.

[14] : محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، (د-ت)، ط2، دار الشروق العربي، بيروت، لبنان، ج1، ج1، ص 39.

[15] : سيبويه، الكتاب، (1982)، تح: عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج4، ص 431.

[16] : أبو القاسم المؤدب، دقائق التصريف، (2004)، تح: حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر، دمشق سوريا ص 524.

[17] : تنقسم التأديات إلى قسمين: تنوعات مشروطة: وهي تنوع اضطراري يحصل عند تركيب الحروف، وتنوعات غير مشروطة: وهي تنوع لهجي خاص بجماعة أو قبيلة من الناطقين.

[18] : سيبويه، الكتاب، ج4، ص 432.

[19] : ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص 152-153.

[20] : نفسه، ص 146.

[21] : السيوطي، الأشباه والنظائر، (1987)، تح: غازي مختار طليمات، د-ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ص 125-126.

[22] : ينظر: عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، (1988)، ط6، دار المعارف، القاهرة، ص 29.

[23] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، (1983)، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، ص 149.

[24] : محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، (2006)، تق: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ج1، ص 35.

[25] : عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (1964)، تح: محمد إبراهيم البنا، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، ص 74.

[26] : ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 162؛ حسن خميس الملخ، التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، ص 153.

[27] : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، (2000)، ط4، عالم الكتب، القاهرة، ص 48.

[28] : ينظر: المرجع نفسه، ص 47.

[29] : ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، (1982)، تح: شوق ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص 134-135.

[30] : أغلب المحدثين رفضوا تعليل النحاة في تفسير ما خرج عن أصل بابه، وأعادوا وصف هذه الصيغ والوحدات في ضوء الدرس الصوتي واللساني الحديث.

[31] : عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، (2010)، ط2، دار صفاء للنشر، الأردن، ص 187.

[32] : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، (1973)، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ص 75.

[33] - Lyons (John), Linguistique général, Introduction à la Linguistique théorique, Traduction de L'Anglais de : F. Dubois Charlier et ,D. Robinson, Paris, Hachette Universitaire, 1976, p 11.

[34] – ابن جني، الخصائص، (1952)، تح، حمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ج1، ص 256.

[35] – فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي-في اللسان العربي، (2010)، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ص 33-34.

[36] : رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، (1982)، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 59.

[37] : سيبويه، الكتاب، ج4، ص 473.

[38] : عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، (1989)، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 145.

[39] : توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، (2011)، ط1، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، تونس، ص 11.

[40] : ينظر: راي جاكندو، علم الدلالة والعرفانية، (2010)، تر: عبد الرزاق بنور، دار سيناترا، تونس، ص 9-10.

[41] : المرجع نفسه، ص 9.

[42] : توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 60.

[43] : ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

[44] : ينظر: المرجع نفسه، ص 189 بتصرف.

[45] : ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو، ص 161

[46] : توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 59.

[47] : ابن جني، الخصائص، (د-ت)، تح: محمد النجار، المكتبة العلمية، ج1 ص 304.

[48] : توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، ص 66.

[49] : المرجع نفسه، ص 35.